البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والابعاد والاهداف)

The political dimension of social security (Study in concept, dimensions and objectives)

أ.م.د احمد غالب محي

نبذة عن الباحث :

م.م علي احمد عبد مرزوك

نبذة عن الباحث :

الكلمات الافتتاحية :

البعد السياسي، الامن، الامن الاجتماعي،

Security, the state , even if linked

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/١٠/١٠

تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/١٠/٣٠

Abstract

The most important and most valuable goal and goal sought by all creatures throughout history is (security), which man and states sought to achieve by following all tools, means and methods, and in the complexities and developments of the form of international organization (supposed to achieve world peace and security after the Second World War) The concept of security encompasses the social component whose impact is reflected on all prospects of society and the stability of the state, through the adoption of a rational security policy that builds political trust between the citizen and the political institutions (the state) and the citizens themselves by dealing on the basis of citizenship; Affiliations and loyalties that do not achieve rationality or sustainability in achieving security goals.

Thus, security has become a broader concept of military (even if linked), as part of the interconnected security system that can not work without one, and these patterns emerged with the development of security studies are (military security, economic security, political security, security Social security, environmental security, health security… etc), and with the development of threats in various forms, security has become the fence that protects the country against external and internal threats in order to create the most suitable conditions for stability and tranquility.

The term "social security" has emerged as an active term in political systems as in security sciences, which means the ability of the state to protect its internal and external security by achieving social harmony and achieving the requirements of national identity, while activating all its ability to achieve the highest rates of development and social harmony, Developing its comprehensive forces in order to ensure its progress and prosperity and its ability to face the risks, crises, challenges, threats and hostilities, so that it can achieve its growth and progress, which are its national goals that distinguish it from other countries and formulated according to the value system. And ideological state.

الملخص

إنَّ القيمة والغاية الاهم والاغلى التي تسعى اليها جميع المخلوقات على مدار التأريخ هي (الأمن)، والتي سعى الانسان والدول الى تحقيقها باتباع جيع الادوات والوسائل والاساليب، وفي ظل تعقيدات وتطورات شكل التنظيم الدولي (المفترض ان يحقق السلم والامن العالميين عقب الحرب العالمية الثانية) تطور مفهوم الامن ليشمل المكون الاجتماعي الذي ينعكس تأثيره على كل افاق المجتمع واستقرار الدولة، عن طريق انتهاج سياسة امنية راشدة تعمل على بناء الثقة السياسية بين المواطن والمؤسسات السياسية (الدولة) وبين المواطنين أنفسهم عن طريق التعامل على اساس المواطنة؛ لا على اساس انتماءات وولاءات فرعية لا تحقق الرشادة ولا الاستدامة في تحقيق غايات الأمن. وهكذا اصبح للأمن مفهوم اشمل من النواحي العسكرية (حتى وان كان مرتبطاً)، بوصفه جزء من المنظومة الأمنية المترابطة التي لا يمكن عمل احداها دون الاخرى، ومن هذه الانماط التي ظهرت مع تطور الدراسات الامنية هي (الامن العسكري، الامن الاقتصادي، الامن السياسي، الامن الاجتماعي، الامن البيئي، الامن الصحي... وغيرها)، ومع تطور التهديدات باشكالها المختلفة اصبح الامن هو السياج الذي يحمي الوطن ضد التهديدات الخارجية والداخلية بما يهيئ انسب الظروف لتحقيق الاستقرار والطمأنينة.

فقد ظهر مصطلح (الأمن الاجتماعي) كمصطلح فاعل في النظم السياسية كما في العلوم الأمنية، وهو المصطلح الذي يعني قدرة الدولة على حماية امنها الداخلي والخارجي بتحقيق الانسجام المجتمعي، وتحقيق متطلبات الهُوية الوطنية، مع تفعيل كل قدارتها لتحقيق اعلى معدلات التنمية والانسجام المجتمعي، في ظل تطوير قواها الشاملة وذلك لتأمين تقدمها وازدهارها وقدرتها عل مواجهة المخاطر والازمات، والتحديات، والتهديدات، والعدائيات المختلفة، بما يمكنها في النهاية من تحقيق نموها وتقدمها والتي تعد اهدافها القومية التي تميزها عن باقي الدول والتي تصاغ وفقا للمنظومة القيمية والعقائدية للدولة.

المقدمة

خضع مفهوم (الأمن) ولايزال إلى نقاشات جدلية في المدارس النظرية المختلفة في العلوم السياسية، فبعدما نظر اليه الواقعيون على أنه غياب للتهديد العسكري المرتبط بالدولة القومية، بات أكثر اتساعاً في مضامينه، وفواعله مع الرؤى الليبرالية، والبنائية، والنقدية..وغيرها، فصار يشمل ابعاداً وقضايا متعددة (عسكرية، واقتصادية،

واجتماعية، وإنسانية، وثقافية، وبيئية... وغيرها)، كما لم تعد الدولة هي وحدها عرضة للتهديد، بل برزت بجوارها فواعل اخرى (كالافراد، والجماعات).

وإن هذا الاتساع لمفهوم الأمن جعله اكثر تعقيداً وتداخلاً في مستوياته وتأثيراته، فأمن الدول لم يعد منعزلاً عن أمن الأفراد والمجتمعات،وقد اخذت فلسفة الأمن ذاتها منطلقات مغايرة،إذ تغيرت النظرة للتهديدات الأمنية، وصارت الدراسات في هذا المجال تميز مابين ما هو أمن تقليدي يرتبط بالتهديدات الموجهة للدولة، او تلك التي تصدر عنها، وغير تقليدي يركز على أمن الافراد والجماعات في مواجهة تهديدات، مثل نقص الغذاء، والاوبئة، وتغير المناخ، والعنف العرقي، والجريمة المنظمة، وصراعات الموارد، وغيرها، اذ لقي هذا التمييز صدى واسع في الواقع، حيث تصدرت التهديدات الأمنية غير التقليدية الاجندة العالمية، حتى إن موضوعات مثل الصراعات الداخلية المسلحة، واللاجئين العابرين للحدود، والهجرة غير الشرعية، ومكافحة الفقر، وحقوق الانسان، بات ينظر اليها كجز من أمن النظام العالمي.

ومن ضمن تأثيرات توسع الأمن أن اعاد صوغ العلاقة بين الدولة والمجتمع، سواء في الانظمة التسلطية، او حتى الديمقراطية، فبالأساس، انيطت وظيفة الأمن بالدولة القومية الحديثة في سياق حاجة المجتمع ذاته للحماية من اي تهديد مقابل تنازله للدولة عن جزء من حقوقه لاستتباب النظام العام، وكان الهدف الساسي لتلك المقايضة التي تحدث عنها العديد من نظريات العقد الاجتماعي هو احتكار الدولة للعنف، دون ان ينسحب ذلك على مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية، او بمعنى اكثر وضوحاً، الا يمتد ذلك الى توسيع صلاحيات الاجهزة الامنية تجاه المواطنين بما يعرقل قدرتهم على ممارسة حقوقهم العامة التي خولتها الدساتير لهم.

ازداد الاهتمام بالأمن الاجتماعي سياسياً واكاديمياً منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، إلا أن الملاحظ هو غلبة الدراسات الاستراتيجية التي تركز على الجوانب العسكرية للأمن وابعاده الخارجية، مما ادى الى تقليص مفهوم الأمن في قضايا كالتسلح وتأمين الحدود وغيرها، وإهمال الجوانب الداخلية والجوهرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) للأمن، ومن بين الجوانب الداخلية السياسية التي تم اهمالها هو العلاقة بين الامن والمجتمع وطبيعة هذه العلاقة.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث في هذا الموضوع من إن نزع فتيل التوترات العرقية في الدول خاصة (بعد النزاعات) بمختلف أشكاله وصوره، وتجفيف حواضنه بما يحقق الأمن الإنساني بشكل عام والأمن الاجتماعي بشكل خاص، وبالتالي تمتين اهم ركيزة من الركائز الامنية الا وهي (المجتمع)، اذ ان (الأمن الاجتماعي) لم يُعد قضية هامشية في السياسات الحكومية والأمنية على وجه الخصوص، ولا سيما في البلدان المتعددة الأعراق والأديان والثقافات، بل انه أضحى قضية محورية تساهم في تحقيق السلم الأهلي؛ لكونه بات يمثل الشغل الشاغل لكثير من دول العالم وحكوماته المختلفة، فضلاً عن كونه يعدُ مطلباً رسمياً وشعبياً في آنٍ واحد.

زيادة على ان عقم الانتاج المعرفي لموضوع (الأمن الاجتماعي) وخاصة في العراق، وكيفية ادارة هذا الأمن في المناطق التي خرجت من النزاعات (على المستوى العملي)، يدعونا الى كتابة هذا البحث.

اشكالية البحث

اوضحت التحولات السياسية ان هنالك علاقة قوية بين الأمن والمجتمع، فقد انهارت دول عديدة بسبب عوامل داخلية كـ(الصراع العرقي، والخلل الاجتماعي، والتحول القيمي، والانهيار الاقتصادي...الخ)، ومن ثم تزايدت الدعوات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الى تبني مفهوم جديد للأمن اوسع من المفهوم التقليدي، وذلك بإضفاء الطابع الانساني على المفهوم، ويأتي من بينها حماية حقوق الانسان وحرياته، وضمن ذلك واكثر تبرز اشكالية الدراسة بالاجابة على التساؤلات الآتية: ماذا نعني بالأمن الاجتماعي؟ ويعتبرُ أمن من؟ وما ابعاده؟ وكيف يمكن تحقيقه؟

فرضية البحث

تشير الكثير من المعطيات – على حسب ما أكدته تجارب التاريخ – إلى أن الدول والمجتمعات لا تنهار من الخارج إلاّ بعد أن تكو ن قد قُوضت من الداخل بسبب الشرخ الكبير الموجود بين مكوناتها الاجتماعية المختلفة (خصوصاً المجتمعات التي خرجت من النزاعات/ وفي حالة بناء السلام)، وانطلاقاً من ذا التصور فإن تحقيق الوفاق وتوفير متطلبات الأمن الاجتماعي يمثل الخيار الأمثل في بلوغ الاندماج الداخلي عن طريق فرض سلطة الأمن، وطريقة إدارة هذا الأمن الراشدة هي من تحقق (بناء التعايش السلمي) فضلاً عن بناء (مجتمع اللاعنف)؛لأنه يؤسس لأرضية صلبة من التفاهم والعيش المشترك بين جميع الناس بصرف النظر عن خلفيتهم الهوياتية الضيقة.

ومن هنا فإن الحفاظ على النسيج الاجتماعي من التهروء والتفتت يقتضي معالجة جذرية وسليمة لمشكلات المجتمع وأزماته الحادة بروح من المسؤولية العالية والإرادة المخلصة؛ وهذا لا يقع على عاتق المؤسسات الأمنية (العسكرية) فقط ، بل يجب ان تُفعل (مقتضيات الهوية الوطنية) في المؤسسات المجتمعية والتربوية المتخصصة بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية وغرس قيم المواطنة، لضمان تحصين المجتمع من الأخطار المحدقة به، ويحقق الاستقرار فيه على المدى البعيد.

اولاً: مفهوم الأمن الاجتماعي

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات دراماتيكية بعيداً عن تركيز الدولة التقليدي المنصب على الأمن الوطني، في اتجاه اعادة تصور واضح للاحتياجات الأمنية، وذلك بعد ان وضعت النهج والسياسات التقليدية في العلاقات الدولية، ووضع الدولة ومصالحها في مركز الاهتمام والقلق، وجعلت من مصالح وتظلمات والخبرات الجماعية للأفراد مندرجة دوما في اطار وحدة تحليلية اكبر وهي الدولة، وقد كان الدافع لهذا الوعي الجديد هو الادراك المتزايد للطبيعة المغايرة لتحديات الأمن في القرن الواحد والعشرين، وهي التحديات التي حملت معها تهديدات أمنية معقدة ومتشابكة، كشفت بعمق عن عدم ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن في تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك

الانماط من مصادر التهديد، من الفقر المزمن والمستدام الى الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وتغير المناخ والاوبئة الصحية، والارهاب الدولي، والانكماش الاقتصادي والمالي المفاجئ، وانتهاكات حقوق الانسان، والعنف الاثني والصراعات الداخلية... وما الى ذلك(١).

كما امتازت الحروب بعد الحرب الباردة بخاصية ميزة تتمثل في اعتماد اسلوب الارهابيين بين المجموعات او الاطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، والابادة الجماعية، والاغتصاب... وما الى ذلك، ويتم ذلك بالاعتماد على اسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين والاعراف الدولية الخاصة بالحرب(٢).

وبالتالي فقد فرضت هذه التحديات المتشابكة الحاجة الى ضرورة النظر في معالجة الاحتياجات الامنية للناس افراداً وجماعات من خلال عدسة اوسع. هي عدسة الأمن الاجتماعي التي استطاعت نقل التركيز بعيداً عن الدولة، بجعل الافراد الوحدة الاساسية للتحليل، الذي من المفروض ان يعيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تسعى الى ضمان القيمتين التوأم المتمثلتين في التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وهو ما يعني اعادة توجيه التركيز التحليلي بعيداً عن المصلحة العليا للدولة نحو كرامة الانسان بالاعتماد على العمليات المؤسسية وايضاً الاستجابة بفعالية، من اجل تحقيق نتائج ملموسة تحسن من نوعية حياة الناس على صعيد المستويات الشخصية والاجتماعية والسياسية والبيئة والصحية والاقتصادية والمجتمعية، والتي بدورها تشكل معا محتوى الابعاد السبعة للأمن.

ظهر مفهوم الأمن في بعده الاجتماعي، بالتركيز على المظالم الثقافية التي تواجهها جماعات ثقافية واقليات عديدة في مناطق مختلفة من العالم، بعد ان اكتسبت هذه المظالم اهتماما متزايد بها من قبل الدارسين لمجال الأمن، في اعقاب نهاية الحرب الباردة وما شهدته من صراعات عنيفة داخل الدول، الأمر الذي دفع في اتجاه اعادة تقييم دراسات الأمن وطرح المناقشات بشأن توسيع وتعميق هذا المفهوم، من منطلق ان الواقع اثبت ان المجتمع اصبح يشكل في حد ذاته موضوعا مرجعياً للأمن، حيث اصبح الامن الاجتماعي بعداً هاما من ابعاد الأمن، لا يمكن تجاوزه باي حال من الاحوال ويعتبر المس بسلامة التنوع الثقافي اهم التهديدات الماسة به، خاصة مع ما نشهده اليوم من محاولات متكررة لإذابة الفوارق والخصوصيات الثقافية، وكذا تنميط الناس بشكل لا يحترم اشكالهم الثقافية، وهو وضع خطير يمكن التنبؤ بعواقبه من خلال الشواهد والاحداث المعاصرة بمختلف مستوياتها(٣).

تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على امنها سواء بالإيجاب ام بالسلب؛ لان تكريس الوحدة سياسياً واجتماعياً فضلاً عن تجيم التنوعات الداخلية (العرقية، او الدينية، او اللغوية...وما الى ذلك)، هو نوع من التحصين الامني الذي تستند اليه الدولة، ولذلك فالدولة تعمد الى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة، ذلك ان البناء الامني للدول لم يعد معزولاً عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي للدولة، بايجادها حالة من اللاتعاون التمرد الجماعي العام، فالدلالة

الاجتماعية للأمن تتطلب تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من اجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الاخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية (القيادة) او معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي اصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة، ويشير مفهوم الامن الاجتماعي الى امن المجتمعات الاثنية والدينية والوطنية، ويقوم على اساس الهوية وتتجسد الهوية في قدرة المجتمع على المحافظة على نماطه التقليدية في اللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات في وجه التحديات والتغيير.

اذ يؤكد انصار الأمن الاجتماعي أن الكيان الرئيسي الذي يتعين الاهتمام بامنه ليس الدولة في حد ذاتها، قد يكون كيانات داخلا لدولة، مثل الفرد، او الجماعات الاثنية، وبالتالي، لا يرتبط الأمن بالضرورة بالبعد العسكري فقط، وانما قد تكون هناك ابعاد ثقافية، اقتصادية، مجتمعية للأمن، ومن اهم الاتجاهات النظرية التي تنتمي لهذه المجموعة مدرسة كوبنهاجن التي طورت نظرية الأمننة، لتفسير كيف تحدد الدول او الجماعات الاثنية، او المجتمعات بصفة عامة ما يعد تهديدا لامنها من عدمه، وهي بذلك قدمت مفهوما جديدا للأمن، يسمى الأمن الاجتماعي، والذي يعني قدرة المجتمع على الاستمرار بخصائصه الرئيسية في ظل ظروف متغيرة، ووجود تهديدات محددة وبالتالي نقلت الاهتمام من الدولة بعدها الكيان الرئيسي الذي يتعين الاهتمام بأمنه الى المجتمع، ولذا ترى ان أمن الدولة، وأمن المجتمع لا يتطابقان بالضرورة(٤).

ويقصد بالأمن الاجتماعي من منظور الأمن الانساني هو شعر الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع سواء كانت اسرة ام مجتمع محلي ام منظمة ام جماعة عنصرية ام عرقية، يمكن ان توفر لاعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وهذه الجماعة توفر المساندة العملية لافرادها(٥) . لذلك يتعلق هذا البعد بأمن الاقليات وبالتهديدات التي تتعرض لها الجماعات ذات الخلفية القبلية او العشائرية او الدينية، واستناداً الى هذا المفهوم يدافع افراد هذه المجموعات عن هويتهم ويسعون للمحافظة على ثقافتهم، ويثير هذا الموضوع اهمية توفير الاسس القانونية لحماية حقوق الاقليات والتحكم في نسق العنف الذي يشهده العالم منذ سنين؛ إلا أن الامر لا يمنع من وجود هجوم او تهديد لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تهديد الافراد المنتمين لها، كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص او نتاجاً للتعصب والتطرف القومي او الديني، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، او حتى فيما بين الدول، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان، ومن امثلة ذلك ما حدث في رواندا بوروندي، وفي يوغسلافيا، وفي الشيشان، وفي العراق.... وغيرها، كما نجد المشكلة الخاصة بالسكان الاصليين في العديد من الدول الذين يتعرضون للابادة، واستخدام العنف ضدهم وتضاؤل فرصهم في الحياة مقارنة بالسكان الجدد، ويؤثر انعدام الامن الاجتماعي سلباً على انتماءات الافراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن ان يمثلوا مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر اثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة او فيما

بين الدول، وعدم توفير الامن الاجتماعي يكمن ان يقدم بيئة خصبة لاية افكار او اختراقات للامن القومي (٦).

إن الأمن الاجتماعي في بعده السياسي يعني خلق التوازن الفعلي بين الخصوصية (الثقافية، والدينية، واللغوية، والعرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج السياسي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل وتحقيق الخصوصيات دون تهميش او اضطهاد، كما يقوم الأمن الاجتماعي على تكريس الاندماج السياسي من حيث شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت اسرة او مجتمع محلي، او منظمة، او جماعة عنصرية او عرقية، يمكن ان توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، فالأمن الاجتماعي يتمحور حول الهوية، او بعبارة اخرى حول ما يمكن الجماعة من الاشارة الى نفسها بضمير (نحن) وفي مقابل (الاخر) الذي يشكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية التي تمثل (أمة، اثنية، جماعة دينية) (٧).

ثالثاً: التأثير المتبادل بين الامن الاجتماعي وابعاد الأمن الاخرى

ينسب اول تقسيم قطاعي فصل القضايا الامنية في فكر الدراسات الامنية الى المفكر البريطاني باري بوزان، الذي ميز في كتابه (الناس والدولة والخوف) بين خمسة قطاعات اساسية للأمن هي (العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، وقد شدد فيه على كون هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، لوجود تداخل وتأثير متبادل فيما بينها، اذ وبالرغم من ان كل واحدة منها يشكل نقطة محورية في قضية الأمن، نظراً لاختلاف الموضوع المرجعي المعرض للتهديد باختلاف القطاع او المجال المدروس؛ إلا انها تظل مرتبطة ببعضها البعض في نسيج متين.

وقد سار تقرير التنمية الانسانية لعام ١٩٩٤ في الاتجاه نفسه لما فكك المنظومة الأمنية الى سبعة ابعاد شاملة لكافة التهديدات الامنية، منطلقاً في ذلك من متغيري (التحرر من الخوف)، و(التحرر من الحاجة)، موضحاً ان كل واحد منها يدل على منطق معين ونوع محدد من التفاعل بين الوحدات التي تستخدم كأدوات تحليل رئيسة، لذا يتصل البعد السياسي بعلاقات السلطة، والاقتصادي بالعلاقات الاقتصادية، والبيئي بالعلاقة بين الانسان والبيئة، والاجتماعي بالعلاقة بين المجموعات الاجتماعية(٨).

وان هذا الفصل قد تم لأجل اغراض تحليلية فقط، لان التقرير في مجمله قد اقر بوجود صلة وتداخل كبيرين بين هذه الابعد، مثلما يؤيده الواقع، فلو عدنا بالنظر الى واقع الحياة لوجدنا ان معظم القضايا او المسائل الامنية تنطوي على مزيج من عدة ابعاد امنية، لا يمكن لأي منها منفردة ان تعبر بشكل كاف عن المسالة الامنية ونهج بنائها.

وربما مرد التشابك بين جميع هذه الابعاد، هو الارتباط الوثيق الذي يجمع الحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ، بشكل يولد بينها علاقة تبادلية نفعية، للحد الذي يصبح معها كل حق يعرف من خلال التفاعلات الشاملة لمجموع الحقوق الاخرى، في ظل كيان قانوني متناسق، ومتكامل وغير قابل للفصل(٩)، نظراً لكون جميع حقوق الانسان سواء كانت مدنية، ام سياسية ام ثقافية ام اجتماعية هي

حقوق اصلية منبعها كرامة الانسان، ومن ثم فهي تقف جميعا على نفس المكانة كحقوق، ما يجعل من تدريجها على سلم هرمي امراً شبه مستحيل(١٠).

وان اي قصور قد يطال شروط تحقيق بعد من الابعاد، او اي تهديد يكون عرضة له، سيكون من المرجح انتقاله بسهولة الى باقي الابعاد الاخرى، لهذا سنتناول مكامن الترابط الموجود بين منظور الامن الاجتماعي وباقي الابعاد الاخرى للأمن والمتمثلة اساسا في (الامن السياسي، الامن الشخصي، الامن الاقتصادي) وايضاً تباين مدى التأثير المتبادل الذي يجمع بينهم، وعلى النحو الآتي:

الأمن الاجتماعي والأمن الشخصي

يعد الأمن الشخصي بعداً ضامناً للحماية المادية للفرد، بوصفه يرتبط ارتباطاً وثيقا باحد اهم الحقوق الانسانية وهو (الحق في الحياة)، مثلما تم التنصيص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٨٤(*)، والمادة ٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، ولا يتسنى فهم المعنى الكامل للأمن الشخصي إلا من خلال الادراك الصحيح لحرمة حياة الانسان، أياً كان (جنسه، دينه، لونه، جنسيته، عرقه، اثنيته، وضعه الاجتماعي... الخ) لأنه محور النقاش الرئيسي والهدف المنشود للأمن الانسان من ناحية، وايضاً لوجوب استحقاق الكرامة الانسانية في جميع الظروف من ناحية اخرى(١١).

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الأمن الشخصي بانه حالة من التمكين الحقيقي لجميع الافراد من المحافظة على حياتهم في ظل بيئة خالية من جميع اشكال العنف، سواء كان جماعي (موجهاً من قبل الافراد الجماعات الدولة)، او ذاتي (موجه من ذات الانسان نفسه)(١٢).

ومن هذا التعريف يظهر ان المهدد المباشر والرئيس للأمن الشخصي يتجسد في ما يسمى ب(العنف)، الذي يقصد به حسب منظمة الصحة العالمية (الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) او القدرة، سواء بالتهديد او الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات او ضد شخص آخر، او ضد مجموعة او مجتمع ما، بحيث يؤدي الى حدوث (او احتمال حدوث) إصابة او موت او اصابة نفسية او سوء النماء او الحرمان)، ودائما ما يشكل العنف جزءاً كبيراً من معاناة الناس، اذ يفقد اكثر من مليون شخص حياتهم كل عام بسببه، كما يعاني اكبر من ذلك من اصابات مميتة نتيجة له سواء كان عنفا موجها للذات او عنفا بين الاشخاص او عنفا جماعياً(١٣).

وبهذا الصدد تكشف بيانات منظمة الصحة العالمية إن حوالي (١,٦) مليون شخص قد ماتوا سنة (٢٠٠٠) نتيجة للعنف الموجه للذات، والعنف بين الاشخاص، او العنف الجماعي، والغالبية العظمى من هذه الوفيات قد وقعت في الدول ذات المدخول ما بين المنخفض الى المتوسط، في حين يقع اقل من (١٠٪) من الوفيات المرتبطة بالعنف في الدول ذات المدخول المرتفع، وفي سنة (٢٠٠٠) بلغ معدل وفيات العنف في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط (٣٢,١) لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان، وهو رقم يتجاوز المعدل المسجل بالدول المرتفعة الدخل والبالغ (١٤,٤) لكل (١٠٠٠٠٠) شخص(١٤).

أما بالنسبة لاجمالي الوفيات المرتبط بالعنف المبلغ عنها في سنة (٢٠٠٥) فقد بلغت نسبة الوفيات في البلدان ذات الدخل المنخفض الى (٤٥٪)، وفي البلدان ذات الدخل المتوسط الى (٣٨٪)، في حين ان اقل من (١٠٪) من كل الوفيات المرتبطة بالعنف تقع في البلدان ذات الدخل المرتفع. وقد لوحظ بان الوفيات الناجمة عن العنف الجماعي على وجه الخصوص، تكون مرتكزة في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث استأثرت هذه الاخيرة في سنة (٢٠٠٥) بنحو (٧٨٪) من كل الوفيات الناجّة عن العنف الجماعي في تلك السنة([١٥]).

وتقف متغيرات عديدة ومتنوعة وراء خلق الظروف المساعدة على نشأة العنف داخل المجتمعات، مما يؤدي الى تهديد الأمن الشخصي، وعرقلة بناء الأمن الاجتماعي، من بينا (التغيرات الديموغرافية السريعة والمصاحبة لازمات اقتصادية، واتساع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وفقان التعامل الديمقراطي، وعدم الاستقرار السياسي، والاختلاف الشديد في البيئة الاثنية بين المجموعة الحاكمة) جميعها تلعب دوراً في بروز الاسباب التي تؤدي الى الانهيار واستفحال الصراعات الداخلية بانواعها([١٦]).

وان تأثير قضايا الأمن الاجتماعي على الأمن الشخصي للافراد، سببها الاخفاق في تكريس شروط الأمن الاجتماعي، التي تؤدي الى تطور التهديدات الناشئة على مستوى هذا البعد الى درجات خطيرة قد تطال في احيان كثيرة الى السلامة المادية للافراد، وذلك من خلال البحث في العنف الناتج عن المعضلة الأمنية الاجتماعية، والتي تشكل مدخلاً اساسياً للعديد من المواجهات العنيفة والقائمة على اسس عرقية او اثنية، وكذلك العنف الموجه من الدولة للافراد والذي يكون له حوامل متعلقة بقضايا الامن الاجتماعي، نبينها بالآتي:

العنف الموجه من الدولة الى الافراد

تستمد قضايا الأمن الاجتماعي اهميتها من حقيقة ان الوحدات الاجتماعية والأمم لا تكون متطابقة في كثير من الاحيان، كما ان حدود الدول والأمم ليست متماهية بالضرورة، ما يثير احتمالات عديدة لوقوع صدامات عنيفة، فعندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها الاجتماعية سيكون عليها ان تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديداً لهويتها، خاصة اذا ما اعتبرت ان مطالب هذه الجماعات المستبعدة بزيادة امنها الاجتماعي، سببا لانعدام الأمن بالنسبة اليها، وبالتالي تظهر بوضوح التهديدات الماسة بالسلامة المادية للافراد، عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية او الانفصالية عن هوية الدولة، ويكون هناك محاولة من هذه الاخيرة لتوسيع دوائر هويتها لتشمل تلك المجموعات([١٧]). فتبدأ بالمحصلة (المنافسة الرأسية)، من قبل الدولة، التي تلجأ الى تبني استراتيجيات قائمة على سياسة الصهر والادماج ، والتي عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر وتكلفة بشرية باهظة، خاصة وانه في اسوأ الحالات ادت محاولات إنشاء دول (نقية) عرقياً أو دينياً من خلال عملية الصهر القسري الى وقوع اعتداءات ابادية كبيرة، وفي الغالب ما يشكل هذا جزءاً مألوفا من

المشهد السياسي للكثير من الدول[١٨]، خاصة الدول الفاشلة والضعيفة والمفتقدة للكفاءة والتي تنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم التي تتضرر من آثارها الدول المجاورة.

وقد توصلت لجنة (كارنيجي) لمنع النزاعات المسلحة الى ان المحاولات الكثيرة التي بذلت في القرن العشرين لقمع الاختلافات الاثنية او الثقافية او الدينية قد ادت الى سفك العديد من الدماء في الوقت الذي ساعد فيه استيعاب التنوع داخل الاشكال الدستورية المناسبة على الحيلولة دون وقوع المزيد من النزاعات والضحايا، كما توصلت البحوث التي اجراها مكتب منع الازمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الى وجود علاقة طردية بين احتمال حدوث النزاعات وعدم المساواة بين الفئات، في حين رصد مشروع الاقليات المعرضة للخطر في جامعة ميريلاند، مجموعة مؤشرات للتمييز السياسي والاقصاء الثقافي والاقتصادي والاضطهاد في (٢٨٣) اقلية في جميع انحاء العالم، ووجد ارتباطاً كبيراً بين التعرض للحرمان من الحقوق وحدوث النزاع، كما توصلت دراسات عديدة الى وجود علاقة بين التحولات السياسية وتصاعد حالات النزاعات، او وجود سببا رمزياً محدداً ذو ارتباط باهانة هوية مجتمع محلي ما، مثل حرمان الاقليات من استخدام لغتهم الأم[١٩].

العنف الناتج عن المعضلة الأمنية الاجتماعية

يستمد الخطر الرئيس للأمن الاجتماعي في ما يعرف ب (معضلة الأمن الاجتماعي)، والتي تتجسد في واقع مفاده أن (امن مجموعة معينة يؤدي الى انعدام أمن المجموعات الآخرى)، وبالتالي فكل فريق يعتقد ان رفاهيته مشروطة بوجود عيوب في المجتمعات الأخرى، فان رفاه الفئات الأخرى يمثل مساوئ للمجموعات نفسها، ولا يقتصر الوضع على ما هو عليه، بل تؤمن كل مجموعة بتفوق ثقافتها وقيمها وترفض الآخرين كافة، كما تعمل بناءً على هذا الاعتقاد بفرض ايديولوجيتها على المجموعات الأخرى، وقد تلجأ من اجل تحقيق ذلك الى استعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات[٢٠].

وبسبب هذه المعضلة الاجتماعي وجد ان الصراعات التي تنشأ من قضايا الامن الاجتماعي يمكن ان تتخذ اشكالاً عنيفة، فعلى ارض الواقع يمكن ان تتكثف هذه الأمنية للحد الذي يصبح معه الهدف من الصراع هو القضاء على الوجود الاجتماعي للطرف الآخر، وقد لوحظ هذا الأمر فعلياً في العديد من الصراعات الطائفية، التي كثيراً ما تجلت مظاهرها في ممارسات التطهير العرقي والابادة الجماعية، اللتان تستهدفان بشكل رئيسي استبعاد مجموعة عرقية او طائفية او جماعة لغوية من منطقة محددة بجميع الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها (القتل، والتشريد، والترهيب، وتهجير السكان...الخ) وفي جميع هذه الحالات يختفي تماما التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين العزل، اللذين يتعرضون للقتل والتصفية على اساس انتماءاتهم الاجتماعية والهوياتية، والأخطر من ذلك يصبح الاطفال والنساء والشباب هم الاهداف المفضلة لهذا النوع من العنف باعتبارهم يمثلون بذور استمرار الاجيال والمجتمعات، وهو ما يؤكد بان الفرد هو المحاصر الاساسي بمهددات الامن الاجتماعي، التي دائما ما تترك اثاراً عميقة تمس سلامته وأمنه بالدرجة الاولى[٢١].

صفوة القول ان حماية الامن الشخصي من مختلف صور العنف المادي الناتج عن مهددات الأمن الاجتماعي تتوقف فعلياً على تحقيق هذا الاخير، من خلال منح مساحة اكبر للهويات الثقافية، وايجاد حلول للتعايش السلمي وقبول الاختلاف في ظل بيئة ديمقراطية مشددة على أهمية حقوق الانسان، وثقافة الحوار، ومركزية السلام، وحقوق المواطنة، في مواجهة كل محاولات الاحتواء والهيمنة على الشخصية من الخارج او من طرف مجموعات أخرى.

الأمن الاجتماعي والأمن السياسي

يتطلب الأمن السياسي وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي، ملغي لكافة شروط (التعسف، والقهر، والخوف، والقمع، والتسلط) بما يضمن الاحترام الكلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الانسانية الأساسية، وهو مرتبط اساسا باداء هياكل الدولة السياسية، فانه يشكل المدخل الاساسي للتأثير الايجابي او السلبي على باقي الابعاد الاخرى للأمن، وفي مقدمتها الامن الاجتماعي، فالدولة ومن خلال تحكمها في اداء هياكلها السياسية، يمكنها ان تؤثر بسهولة على اداء وعمل باقي هياكلها الاخرى(٢٢).

إن الأمن الاجتماعي وكغيره من الابعاد الامنية الاخرى، يعد من اشدها ارتباطاً بالأمن السياسي، يستند في اساسه الى وجود أمن سياسي فعال قادر على الاستجابة لمطالب المواطنين، بجعله من حقوق المواطنة اساسا عملياً لبناء دولة منطقية تقوم على حقوق الانسان، والمشاركة السياسية، والتداول والمحاسبة الديمقراطية التي تستوجب توافر آليات وميكانيزمات تضمن مراقبة ومحاسبة صانعي القرار على كافة المستويات(٢٣).

لذلك فيصعب تصور وجود أمن سياسي وبالنتيجة استحالة بلوغ امن اجتماعي مستقر في ظل غياب منظومة سياسية اجتماعية تكون شرعية، وممثلة لكافة اطياف المجتمع بمشاربه العرقية، والاثنية واللغوية، والدينية... الخ، وتحكم في تنظيمها لعلاقة الدول بمواطنيها الى مبدأ المساواة في الفرص بين الجميع، ومشاركتهم الحرة في صنع القرارات الماسة بنظام حياتهم(٢٤)، بما يضمن نشوء علاقة صحية تربط المحكومين بالحكام، ويكون عمادها التفاعل الايجابي المتبادل والبناء كنقطة انطلاق رئيسة نحو تحقيق الصالح العام الذي تتحقق في اطاره مصالح الافراد والجماعات بشكل اعم واشمل(٢٥).

خاصة في ظل رفض العديد من الدول لإصرار وتمسك الطوائف والمجاميع الصغيرة على حقوقها المشروعة، في التمثيل والمشاركة في مؤسسات الدولة وتقاسم السلطة، وهو ما يعد عاملاً مهما في اذكاء الصراعات والتوترات في المجتمعات المتنوعة ثقافياً(٢٦)؛ وعلى خلاف ذلك فان توافر شروط تحقيق الأمن السياسي من شأنه ان يشكل قاعدة صلبة للانطلاق نحو بناء شروط تحقيق منظور الامن الاجتماعي، على اعتباره يوفر للأفراد والجماعات الادوات الضرورية التي تمكنهم من السعي بخطى ثابتة وواثقة نحو بلوغ التمكين والانتفاع من منافع الانتماء الثقافي، بدءً باستغلال مساحة الحرية المكفولة في اطار نظام ديمقراطي حقيق، مروراً بتوظيف جميع الفواعل الناشطة في المجتمع، وصولاً

الى استغلال هياكل العدالة القائمة على الشفافية من اجل تحقيق متطلبات الهوية الثقافية، ومواجهة كافة الاضطهاد، والاقصاء، والاستبعاد، والسيطرة والاحتواء، والتي عادة ما تمارسها الدول للتضييق في مجال الحرية الثقافية، او التي ترمي من خلالها لطمس الهوية الثقافية، وبالنتيجة فتح باب واسعا امام الاحترام الحقيقي للتنوع الثقافي بجميع اشكاله، وهو ما تقتضيه التعددية الديمقراطية الحقة التي تشكل بجميع مقوماتها الدعامة الاساسية لتعزيز الأمن الاجتماعي على حد سواء(٢٧).

الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي

يُشكل الأمن الاقتصادي بعداً اساسياً وضرورياً لتحقيق الأمن الاقتصادي بمفهومه الشامل، كما يعد شرطاً اساسياً للتحرر من الحاجة التي تشكل الى جانب التحرر من الخوف عماد الأمن بمنظوره الجديد القائم اساسا على البعد الانساني، بيد ان تحقيقه يتطلب اكثر من مجرد تأمين دخل ثابت للفرد سواء عن طريق عمل منتج ومدفوع الأجر، او عبر شبكة عامة وآمنة(٢٨).

وتتعلق المعاناة الاقتصادية بجوانب متعلقة بحياة الافراد الاجتماعية، والصحية، والسياسية، اذ تحجم الفئات المهمشة مادياً واجتماعياً والتي تعيش دون التمتع بحرية العمل والاختيار المفتقرة الى الماوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، عن خوض غمار معترك الحياة السياسية، أما لإحساسهم العميق وايمانهم بانهم لا يملكون القدرة في التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم، او لان هذه الفئات لا تجد غالبا الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، بل تقضي وقتاً لإشباع حاجاتها الاساسية، فتحرم تبعا لذلك من مباشرة وممارسة حقوقها المدنية والسياسية بشكل منتظم وفعال، ولهذا يعتبر انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية احد المظاهر الخفية لانعدام الأمن الاقتصادي(٢٩).

بالإضافة الى ذلك يحتاج الناس الغير آمنون اقتصادياً وخاصة الفقراء مهم، حالة من الخوف المستمر من المستقبل على ضوء فقدانهم الأمل في الحياة، بحكم معاناتهم المتعلقة بالسكن وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وتفشي الأمية وايضاً لانعدام ثقتهم بانفسهم، مما يترتب عنه نتائج خطيرة على مستوى الأمن الاجتماعي، كانتشار الاساءة والاحباط والخيبة وروح الاحتقار نتيجة للإحساس العميق بالظلم والتهميش والاقصاء الأمر الذي يولد ضغوطات على مستوى العلاقات الانسانية داخل المجتمع، قد تصل الى حد التسبب في فقدان الفقراء لاصولهم الاجتماعية والسياسية، ما قد يشكل دافعا خطيراً لهم للدخول في صراعات اجتماعية، في سبيل بحثهم عن سبل العيش وعن الموارد والفرص(٣٠).

وكمثال على ذلك، الازمة الغذائية التي ضربت افريقيا عام ٢٠٠٨ كان لها تأثيراً كبيراً على فئات السكان الضعيفة، وخاصة تلك التي كانت تعاني من ويلات الفقر، حيث اجتاحت مظاهرات عارمة في العديد من دول القارة، من بينها (بنين، وبوركينافاسو، والكاميرون، وساحل العاج، وجمهورية غينيا، ومالي، وموزنبيق، والسنغال، والصومال، وزمبابوي) على خلفية تدهور الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والارتفاع الشديد في

تكاليف العيش، وقد صاحب بعض هذه المظاهرات موجات عنف قوية تسببت في اتلاف وتخريب العديد من الممتلكات العامة والخاصة، الى جانب وفاة عدد كبير من الناس، الذين كانوا يطالبون بحقهم في مستوى معيشي لائق، يحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم الاساسية وعلى رأسها (حقهم في الطعام)، وذلك نتيجة للجوء السلطات داخل هذه الدول الى استعمال القوة المفطرة لهذه التظاهرات، وفي الكاميرون على وجه التحديد، توفي ما يزيد عن (١٠٠) شخص على يد السلطات في الدولة، اثناء قمعها وتفرقتها لمظاهرات عنيفة في العديد من المدن الكاميرونية احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض معدل الاجور(٣١).

ويشير معظم الباحثين الى ان اعمال الارهاب والعنف والشغب التي تجتاح العديد من المجتمعات، ترجع مقومات وجذورها الاساسية بالدرجة الاولى الى عوامل اقتصادية على اختلافها (الفقر، والحرمان، والبطالة، وارتفاع الاسعار، وانخفاض الاجور...الخ)، وتدفع هذه العوامل بالفقراء والمحتاجين المتنصلين من قيمهم الاخلاقية والدينية، والمفتقرين للتنشئة الاجتماعية السياسية الحصينة، الى ارتكاب اعمال العنف والممارسات الارهابية، واثارة الحروب والنزاعات الداخلية، للتعبير عن غضبهم وسخطهم على المجتمع الذين يرون فيه المسؤول الاول عن معاناتهم، والأمر الذي يشكل خطراً على المجتمع والدولة معا، وتعكيراً في الوقت ذاته لأمن الافراد وسلامتهم الشخصية وبالتالي تهديداً لأمنهم الاجتماعي(٣٢).

أما اذا ما ترافق انعدام الامن الاقتصادي مع حالة اللامساواة البارزة بين المجاميع والطوائف والاقاليم فانه سيشكل عاملاً محوريا في زعزعة استقرار حالة الأمن الاجتماعي، واذكار التوترات السياسية والاثنية، خاصة اذا ما صاحب اللامساواة القائمة على اسس عرقية او اثنية.. وما شابه ذلك من صور التمييز المجحف الذي يترافق مع احتكار الموارد والفرص في جماعة معينة على حساب باقي المجموعات الاجتماعية الاخرى، الأمر الي سيؤدي الى زيادة التذمر واللا استقرار، ما يؤدي بدوره الى تعميق الهوية والتضامن العرقي، وكذا انتاج بيئة خصبة لنمو اشكال من الانحراف والتطرف والارهاب والعنف والتمرد والمعارضة الجامحة، التي قد لا تستهدف الأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد فقط، بل وحتى أمن الدولة والأمن الاقليمي.

خلاصة القول ان الأمن الاقتصادي له اهمية كبرى في تحقيق ودعم الاستقرار الاجتماعي او هدمه، خاصة وان تحليل التوترات والصراعات الاثنية لايمكن فصلها عن مسائل التوزيع والاشتراك العادل للموارد او الثروات بين افراد المجتمع، فالتوتر والصراع الاثني في ماليزيا بين المالاويين والصينيين في الستينات، وكذلك الصراع المتأجج بين السنهاليين والتاميل في سريلانكا، والتوتر بين السكان الاصليين والطائفة الهندية في فيجي، جميعها قضايا تؤشر حقيقة مفادها ان القضية لا يمكن عزلها ببساطة الى عامل الهوية، وانما اكثر ارتباطاً بمسائل اخرى كالإقصاء والتهميش في الاطر الاجتماعية والتي من قوامها العوامل الاقتصادية وعدم استقرار الامن الاقتصادي فالعنف الاجتماعي بين المسلمين والهندوس في الهند يحدث مراراً وتكرارا بسبب المصالح الاقتصادية المتضاربة،

ومسائل اخرى تتعلق بتقاسم الموارد والثروات، ولكنها تعبر عن نفسها بممارسات تتعلق بالشعائر الدينية لك ديانة(٣٣).

الأمن الاجتماعي والأمن الانساني

يشكل الامن الانساني احد اهم المداخل الجديدة لدراسة حقوق الانسان، ليس فقط باعتباره اطر معيارية او قيمية او قواعد قانونية ترتكز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية اللازم توافرها للأفراد كافة بغض النضر عن (النوع، او الدين، او الجنس، او الانتماء السياسي..الخ)، والمتخذة في معظم الاحيان شكل مطالبات قانونية تنم عن ضرورة سن تشريعات، وابرام اتفاقيات دولية، كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها، ولكن باعتبارها اساسا تعبيرياً فعليا عن مستوى تحقيق الانسان لذاته القيمية (الخاصة)، وعن مستوى اشباعه لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة ببقائه وعيشه(٣٤).

من ذلك جاء مفهوم الأمن الانساني في مجال الدراسات الاكاديمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، استجابة للحاجة الملحة في تجاوز التركيز على الاطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الافراد، فبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من الاطر القانونية المنظمة لالتزامات الدول تجاه قضايا حقوق الافراد، الا انها تبقى غير كافية وفاقدة للفعالية بسبب وجود ميل للدول نحو التركيز على الاعتبارات السياسية دون الانسانية، حيث يكمن جوهر مفهوم الأمن الانساني الذي يتعامل مع حقوق الانسان باعتبارها اطار حركي موجه للسياسات العامة، ومحدد لمستويات التفاعلات الانسانية سواء داخل المجتمع، بين الافراد انفسهم او مع النظام السياسي، بين الدول او فيما يخص الانسانية جمعاء، فحقوق الانسان من منظور الأمن الانساني وان كانت ترتكز حقيقة على الأفراد الا انها لا تنظر اليه كمركز بمعنى هدف وغاية فقط، بل كصاحب حق وشريك فعلي وفاعل اساسي تجاه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية(٣٥).

ومن ذلك نجد ان معظم الاهداف التي يتطلع لتحقيقها الأمن الاجتماعي، قد تكون في اكثرها هي نفسها المراد بلوغها من قبل مفهوم الأمن الانساني، لان كلاهما يهدف الى احترام وحماية الحقوق والحريات الاساسية، وتعزيز الحكم، وتمكن المواطنين من الانتفاع بحقوقهم وتوسيع نطاقها على الاقل في حدودها الدنيا، وحتى وان كان منظور الامن الاجتماعي يولي اهتماما خاصاً بالأطر المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والهوياتية، ذلك لا يلغي الصلة التبادلية بين جميع ابعاد الأمن ومنها (الانساني)، وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم.

ثالثاً: اهداف الأمن الاجتماعي

جاء مفهوم الأمن الاجتماعي في مجال الدراسات الاكاديمية استجابة للحاجة الملحة في تجاوز التركيز على الاطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن المجتمع، فبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من الاطر القانونية المنظمة لالتزامات الدول تجاه قضايا حقوق افرادها، الا انها تبقى غير كافية وفاقدة للفعالية، بسبب وجود ميل للدول نحو التركيز على الاعتبارات السياسية دون الإنسانية(٣٦)، هذا ما يجعل التعامل الأنسب

مع حالات غياب الأمن الاجتماعي يكمن في الصلاح المؤسسي من خلال اصلاح المؤسسات التقليدية المعنية بتحقيق الأمن لتصبح مهيأة للتعامل مع مشكلات ومصادر تهديد أمن الافراد، وايضاً انشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر، مع خلق آليات مستحدثة تضمن تنفيذ ما هو منصوص عليه من التزامات قانونية متعلقة بحقوق الافراد الاساسية(٣٧).

وبذلك إنّ الأمن الاجتماعي الذي يتعامل مع حقوق الانسان باعتبارها اطار حركي موجه للسياسات العامة في الدولة، ومحدد لمستويات التفاعلات الانسانية، سواء داخل المجتمع بين الافراد انفسهم، ام مع النظام السياسي بين الدول او فيما يخص الانسانية جمعاء، فحقوق الانسان من منظور الامن الاجتماعي وحتى الأمن الانساني، وان كانت تركز حقيقة على الفرد، إلا انها لا تنظر اليه كمركز بمعنى هدف وغاية فقط، بل كصاحب حق وشريك فعلي وفاعل اساسي اتجاه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والهوياتية(٣٨).

ومن الاهداف والتوجهات التي يسعى اليها الأمن الاجتماعي، هي:

١. تحقيق متطلبات الهوية(*) الثقافية وتأمينها

يُعد الجانب الثقافي من حياة الانسان بشكل خاص وحياة الشعوب بشكل عام من اهم التحيات التي تعترض حقوق الانسان الامنية، طالما ان ثقافة الفرد هي هويته وهي الوسيلة التي واجه بها كل المتغيرات الخارجية، وبالتالي فان تدهور هذه الهوية وتلاشيها وتصدعها هو اكبر خطر يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، ويعرض استقرار الدولة للانهيار والتلاشي، ولعل غياب الديمقراطية الثقافية هو اهم عامل يقف وراء ممارسات التنميط الاثني(**)، وتعالي موجات التعصب المتطرف وكراهية الاجانب، مرورا بالحركات الاكراهية الساعية للهيمنة الثقافية واقصاء الهويات الثقافية الاخرى، وصولا الى النزاعات الاثنية والدينية العنيفة بين تلك الهويات(٣٩).

اذ ان الهوية الثقافية هي تحقيق لوجود الفرد والجماعة وإثبات لخصوصيتهم وذلك بناءً على محددات متعارف ومتفق عليها وفق اطارها المعبر عنها، والتي تتجلى بصورة معلنة من خلال انماط الكلام واسلوب واللباس، وبما تستند اليه من فكر وقيم واعراف وتقاليد ومعتقدات وقوانين وانظمة العلاقات ومعايير السلوك والتعاملات.... وما الى ذلك، وبصورة خاصة ان الهوية الثقافية هي معرفة وادراك الذات القومية ومكوناتها من قيم واخلاق وعادات وتقاليد ودين، وهي السمات والخصائص التي يتميز بها شعب عن غيره من الشعوب، وترتبط هذه السمات بالسلوكيات العامة لمجموع الافراد والعلاقات السائدة، والمنتج الفني والثقافي التي تميز في مجموعها هذه الجماعة او هذا المجتمع(٤٠)، وإن مسالة الهوية الثقافية تحيلنا على مسالة اكثر اتساعا وهي مسالة الهوية الاجتماعية والتي تعبر عن محصلة التفاعلات المتنوعة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، قريبا كان او بعيداً، وهوية الفرد الاجتماعية تتميز بمجموع انتماءاته في النسق الاجتماعي كالانتماء الى صنف جنس والى صنف عمري والى طبقة اجتماعية والى امة...وما الى ذلك، والهوية

تمكن الفرد من ان يحدد لذاته موضعا ضمن النسق الاجتماعي وان يحدد الاخرون موضعه اجتماعياً(٤١).

واستناداً الى ذلك ان ما يهم تحديد هوية مجموعة ما وتأمينها، ليس مجرد مجموع سماتها الثقافية المميزة بل رصد من بينها، تلك التي يستعملها افراد المجموعة ليثبتوا تمايزاً ثقافيا ويحافظوا عليه بتعبير آخر، وليس الاختلاف في الهوية نتيجة مباشرة للاختلاف الثقافي اذ لا تنتج ثقافة معينة بذاتها هوية مختلفة فهذه لا يمكن ان تتولد الا عن تفاعلات بين المجموعات وعن مجريات التمايز التي تضعها هذه المجموعة موضع الفعل خلال علاقاتها بعضها ببعض(٤٢).

من اهم اهداف الامن الاجتماعي هو حماية الهويات الثقافية وللميزات الذاتية للأفراد والجماعات، التي تظهر من خلال (اللغة، الدين، الاثنية...الخ) فان تركيزه الشديد ينصب اساسا على التقوية الذاتية لهوية الجماعات والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان، ومن خلال عنايته بضرورة حماية حقوق هذه الجماعات والتي في الغالب ما تتمثل في حقوق الاقليات التي تظهر في الاخير كلغة اساسية للأمن الثقافي (٤٣)، ولعل في مشاكل الاقليات في الكثير من بلدان العالم العربي اشارة الى اصطدام دوائر الانتماء مع دائرة الولاء، اذ ان من الضروري النظر الى مشاكل الاقليات في العالم العربي على اساس انها مشكلة وطنية، وليس مشكلة انفصالية او خاصة بفئة محددة من ابناء الوطن، فالانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعي في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور اي انسان او جهة من تغيير هذا الواقع الموضوعي، او التشكيك بوجوده وافاقه، وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية تباشر دورها الايجابي في اثراء الهوية الوطنية ومفهومها السياسي والاجتماعي، اذا كان العامل السياسي والثقافي مع هذه الانتماءات تعاملاً حضاريا بعيدا عن كل مفردات التعصب والقطيعة والالغاء والتشكيك التاريخي المعاصر والذي يعتبر بدوره من معوقات بناء امن اجتماعي لاي مجتمع، كما انها تتحول الى خط دفاع عنيد عن الذات اذا كان التعامل سيء وبعيداً عن كل ايجديات الحضارة والعصر، اذ ان بلورة مشاريع ذات مضمون وطني جاد بعيداً عن التوترات التاريخية او الثقافية هو الاسلوب الامثل لايجابية الانتماءات الموضوعية في الدائرة الوطنية، وعلى عكسه ان الالغاء والتغافل عن هذه الانتماءات وعدم ادراك خصوصيتها لا يؤدي الى الا الى المزيد من تشبث اصحاب هذه الانتماءات بانتمائهم ويعتبر مهدداً امام بناء امن اجتماعي مكملاً للمنظومة الأمنية في اية دولة(٤٤).

وإن منهج الأمن الاجتماعي امام حالات التنازع والصراع بين الانتماءات الموضوعية والتنوعات الثقافية والسياسية هو التعايش المشترك بين هذه التنوعات على قاعدة (الهوية الوطنية) المشتركة، والوحدة الوطنية والمصالح الحاضرة والمستقبلية، بهدف تحقيق التعايش السلمي وان الاخير ينفي مبدأ التدافع والصراع في الحركة الاجتماعية، اذ يعني بشكل محدد استبدال تقنيات التدافع واساليب الصراع من تقنيات واساليب عنيفة (قمعية)، الى اساليب سلمية تقوم على الحجة والبرهان وتحكيم الرأي العام؛ لا على الاقصاء والنفي، وتبقى الحدود التي تحافظ على منهجية هذا التدافع هو الولاء

للامة والمجتمع والوطن، وان كل الافكار والمشرعات اجتهادات في هذا السبيل، والعيش هنا مفهوما متكاملاً بمعنى ان الانسان او الجهة التي لا تستطيع التعايش مع الاخرين لا يمكنها ان تتعايش في داخلها[٤٥] (فالمسلم السني الذي لا يستطيع العيش مع المسلم الشيعي، فانه لن يتمكن ايضاً من العيش المشترك مع نظرائه في الانتماء المذهبي والعكس).

ان مفهوم التعايش السلمي كأحد مقاصد او اهداف الأمن الاجتماعي هو مفهوما حضاريا لا يؤسس للعلاقة بين التنوعات السياسية والثقافية في داخل المجتمع فحسب، بل يؤسس للعلاقة في داخل الاطار الواحد ايضاً، ودائما العلاقة السيئة مع الهويات الثقافية او بينها في داخل المجتمع الواحد، لا تصنع مشاريع وطنية بقدر ما هي تسقط مشاريع وخيارات، فهي علاقة تشكل ظروف ذاتية وموضوعية لإسقاط مشاريع، دون ان تمتلك القدرة على انتاج مشاريع بديلة منها (الوحدة الوطنية).

٢. تحقيق التكامل الاجتماعي والسلم الديمقراطي(*)

يستدعي بناء الامن الاجتماعي النجاح في مزاوجة الوحدة والتنوع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يخدم التكامل الاجتماعي والسلم الديمقراطي المطلوبين بشدة لبلوغ اشكال جديدة للتضامن والتعايش الاجتماعيين، ويحقق المسعى النهائي للأمن الاجتماعي المتمثل في تحرير الناس من التهديدات الهوياتية، حتى يكون بمقدورهم العيش في بيئية آمنة وعادلة تحترم تنوعهم واختلافهم، اذ يتطلب التكامل الاجتماعي توافر مجموعة من المحددات منها (احترام التنوع، وعدم التمييز، والتسامح، والتعددية، وتكافؤ الفرص، والتضامن...الخ) لكن يبقى ترجمة هذه القيم والمبادئ الى اوضاع حياتية ملموسة ومعاشرة امر حساس جداً وغاية في الصعوبة والدقة، خاصة وان الطبيعة التعددية لمعظم المجتمعات قد اسفرت في عديد الحالات عن خلق مشاكل لمختلف الفئات في تحقيق الوئام والتعاون وصونها[٤٦]، ومن تلك الحالات ازمة الطائفية في العراق التي تفاقم بعد العام ٢٠٠٣ وما اسفر عنها من صراع دموي دام لعدة لسنوات.

اذ ان تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب تحقيق التكامل الاجتماعي من حيث الوحدة والتنوع على المستوى العملي وجود مهارات واوضاع خاصة كزيادة الوعي والتسامح لدى الغير، والقدرة على التفاوض بشأن اوجه التباين والاختلاف، وانشاء مؤسسات لإقامة التوازن بين التكامل والتنوع، ووجود طائفة من الفرص العملية امام الفئات المستقطبة والمهمشة وغيرها من الفئات الاخرى للمشاركة التامة في حياة مجتمعاتها المحلية وبلدانها على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[٤٧]، اما في حالات مابعد الصراع فيتطلب التكامل الاجتماعي احداث خطوات اضافية ومدروسة بدقة قائمة على[٤٨]:

العمل على التئام العلاقات الفردية والجماعية داخل المجتمع الواحد، لتحقيق هدف المصالحة من خلال وضع سلم للأولويات يتضمن الاهتمام بمسائل الاذى النفسي، وعلاج مشاعر الكراهية، والحقد والتغلب على تركات الماضي، مع التسليم بالعلاقات القائمة

في الحاضر وتكوين رؤية مشتركة للمستقبل مما قد يساعد في نهاية المطاف على اعادة بناء اجتماعي عميق في مجتمعات مابعد الصراع.

وضع مشاريع وبرامج عملية تجمع الفئات المستقطبة معا وتدمج المهمش منها، مما يساعد في معالجة التفاوتات الافقية والعمودية، التي كثيرا ما تهدد الامن الاجتماعي وتشكل اساسا للصراع والعنف.

تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال تنمية المؤسسات في مجال احتواء الصراع وتجاوز الازمات على مستوى المجتمع المدني باكمله، واقامة اجهزة ادارية قادرة على تنظيم المصالح المتنافسة، والفصل بين عملية اتخاذ القرار والضغوط السياسية والبارغماتية الحزبية للجهات الفاعلة المستنفدة، واضفاء الانسجام على المصالح المحلية والوطنية.

ضمان مشروعية مؤسسات الحكم الرئيسة بمعنى توافر خدمة مدنية محايدة وكفؤة وخالية من الفساد ومستجيبة لاحتياجات جميع المواطنين.

ان الانتعاش بعد الحروب والصراعات العنيفة لابد من ان يستتبعه تحول جذري داخل الدولة، اذ لا مجال لتكرر حالة ما قبل الصراع لاعتبارين، الاول: تغير العلاقات الاجتماعية بصورة لا رجعة فيها بعد النزاع، والثاني: الحاجة الملحة الى تفادي تنمية الاسباب الجذرية للنزاع بما في ذلك تحديد اسباب عدم التكامل الاجتماعي، خاصة وان المجتمعات التي هي بصدد الخروج من دوامة الاضطرابات الشديدة، لها احتياجات خاصة تختلف عن نوعية احتياجات المجتمع المستقر، لذلك فهي تتطلب عادةً اعادة ترتيب للأولويات العادية، والحاق اولويات جديدة تكون مقبولة من الناحية السياسية وملائمة في الوقت ذاته لواقع التنوع الثقافي، كإصلاح قطاع الامن، واقامة حكم القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان، او حتى اتخاذ تدابير جديدة لاقتسام السلطة او لطريقة الوصول الى السلطة، وضرورة توافر مبادئ اساسية منها(٤٩):

ضرورة تطوير وتكريس ثقافة ديمقراطية تؤسس للاختلاف والحوار وتبني عليها.

ضرورة تفعيل شروط المشاركة السياسية لخلق حركية حوار دائم قادر على احتواء الازمات قبل تحولها لازمات وانتهاكات سياسية وصدامات اجتماعية عنيفة وذلك يتطلب جعل المشاركة السياسية حركة بناءة في عمليات الجديد المؤسساتي، والتداول السياسي والرقابة على السلطة التشريعية.

تمكين القضاء المستقل من فرض قواعد دولة الحق والقانون كشرط اساسي لتمكين الانسان المواطن من حقوقه ودرء الفساد ومعاقبة التعسف.

ضرورة جعل العدالة التوزيعية المعيار الاساس المحدد للسلوك الدولة لمنع التهميش والاحباط والتطرف والعنف.

٣. تفعيل الديمقراطية المشاركاتية

إنّ الأمن الاجتماعي ببعده السياسي لا يمكن تحقيقه الا من خلال فتح المجال لديمقراطية تشاركية تجمع بين التكامل والتفاعل بين الحقوق والسياسات، لان التصور الموسع للأمن الاجتماعي قائم على مجموعة من الشروط البنائية الأساسية، التي تساهم في استقرار المجتمعات، والحكومات والدول بصفة عامة، بوصفها نقطة الارتكاز الرئيسية

في بناء الامن الاجتماعي والانساني بصورة عامة، وتتمثل هذه الشروط في الاعتراف بالكرامة الانسانية والجوهرية لجميع البشر، واحترام حقوق الانسان، وانتشار سيادة القانون وعدالته، واستتباب النظام السياسي الديمقراطي، وان النظام السياسي الديمقراطي يعد العمود الفقري في بناء الأمن الاجتماعي وتفعيل استراتيجياته وتحقيق اهدافه، كون ان المواطنة الكاملة الغير منقوصة هي الجوهر الحقيقي للأمن الاجتماعي الضامن للتنوع الثقافي وهو ما ينادي به النهج الديمقراطي.

اذ يستلزم الأمن الاجتماعي الى جانب وجود دولة فاعلة قادرة على خلق الظروف السياسية الملائمة لإحداث الاصلاح الضروري المطلوب منها، وجود توافر حيز ديمقراطي يستطيع الافراد التعبير فيه عن مطالبهم، ويملكون في اطاره القدرة على العمل الجماعي التشاركي، والمكافحة من اجل توزيع السلطة يكون اكثر عدلاً، والعمل من اجل اقامة عدالة توزيعية بين افراد الشعب الواحد، وعندما تتوافر هذه البيئة فقط يمكن ان يؤمن الافراد بقدرتهم على احداث التغيير المرجو(٥٠).

وإن مطلب تحقيق الدولة الديمقراطية مستقرة، لم يعد محل خلاف على الصعيد النظري، فحتى القوى العقائدية التي كانت ترفضه اصبحت تنادي به، وهو الآن مطلوب على الصعيد الدولي مثلما عبر عنه خطاب الأمم المتحدة للالفية الثالثة، ومطلوب على الصعيد الافريقي كما جاء في برنامج (النيباد) ومطلوب ايضاً على الصعيد العربي كما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العالمي لعام ٢٠٠٢، وهو ايضاً مطلب الفكر الاسلامي المعتدل، كونها مركب مأمون الى بناء الاوطان وقيام الأمم، وبها يتحقق الوجه السياسي للاندماج الاجتماعي الذي لا يتم توحيد وطني بدونه؛ خاصة وانها توفر سبيلاً آمناً نحو نمو الوعي الجمعي بفائدة المواطنة في حفظ الحقوق العامة وصونها(٥١).

وان الأمن الاجتماعي يوقف نجاح استراتيجياته وتحقيق اهدافه على اتباع نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي مؤسسي وعملي يعطي معنى لحقوق الانسان وحرياته الاساسية، وقادر على انتاج الاطار السياسي الامثل لتجسيد هذه الحقوق على ارض الواقع، وايضاً ادراج شرائح واسعة من الناس في العملية السياسية بناءً على توافر قنوات شرعية تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وفقاً لما يخدم مصالحهم(٥٢).

وفي هذا الصدد يمكن للنظام الديمقراطي الذي يتمتع بالحكم الرشيد ان يلعب دوراً حاسما في تدعيم الامن الاجتماعي، خاصة وان تنفيذ الحقوق الثقافية يتطلب اطاراً ديمقراطيا تبنى فيه سياسات تشاركية شاملة لكافة افراد المجتمع، عبر مختلف التنظيمات والاحزاب وفعاليات المجتمع المدني، على اساس امن المساواة وعدم التمييز وتتخذ في اطاره سياسات تمنح لثقافة المجموعات المهمشة والمقصاة صيغ الاعراف والاتساع والمساندة بشكل يمكن افرادها من رؤية ثقافتهم في رموز الدولة ومؤسساتها.

الخاتمة:

ان للتغير في الموضوع المرجعي الأول للأمن من الدولة الى المجتمع، انعكاسات عديدة متضمنة على مستوى كل من الفهم لمصادر تهديده، وكذا مسالة توضيح

الاستراتيجيات لزيادة مستوياته، كما ادى التحول في التركيز من انشغالات واحتياجات ومصالح الدول الى حقوق وانشغالات وحاجات الافراد او المواطنين في الدولة، الى فتح مجال واسع امام التفحص النقدي لعلاقات الدولة – المجتمع وبروز تساؤلات مرتبطة بقدرة الدولة وشرعيتها ورشادتها.

الى جانب ذلك ان تعمق الاعتقاد بان جانب كبير من مسببات اللا أمن مرده المباشر هو بنى السلطة القائمة التي تحدد من يخول له التمتع بالأمن ممن لا يملك ذلك، في ظل ازداد القلق في علاقات الدولة مع المجتمع الضعيفة والتي اصبحت تعني في كثير من الاحيان ان الدولة تشكل معوقاً ومصدر تهديد للافراد، عوضا من ان تكون عاملاً مساعداً في تحقيق حاجيات الأمن الاجتماعي ومصادر تهديده، وينشأ ذلك غالبا في حالات العجز الديمقراطي او في حالات وجود صدام بين مصالح الحاكمين ومصالح المواطنين، او في حالات سياسات بناء الأمة الاقصائية كسياسة (هتلر) تجاه المانيا في بناء الأمة الالمانية.

لذلك تنتج تحديات خطيرة وعديدة تمس بناء الأمن الاجتماعي واستقراره على مستويات عدة، لكن ما يستهدف الاضرار بالتنوع الثقافي والجانب القيمي للإنسان وحقوقه والحرمان من الأمن الثقافي هو ما يمكن تسميته بالاغتراب الوطني الذي سببه غياب الهوية الوطنية الجامعة التي تحترم الولاءات الفرعية والهويات الثقافية باختلافها للافراد في المجتمع، والتي تفضي بصورة جوهرية الى استمرارية شعور الجماعات الثقافية المهمشة بالتهديد، والخشية من تلاشي خصوصياتها الثقافية خاصة مع وجود سبل عدة تعمل فيها الدولة على تجريد هذه الجماعات المضطهدة من قوتها، ودون انتهاك مباشر لحقوق الفرد المدنية والسياسية، وهي تتجلى اساسا في سياسات الهجرة والتوطين، وسياسة التلاعب برسم الحدود وسلطات الوحدات الفرعية والداخلية، وسياسة اللغة الرسمية والتي تشكل معا العنصر المشترك في كافة عمليات بناء الأمة.

ومن ذلك يمكن ان نلخص ان منظور الأمن الاجتماعي يعني اساسا بامن المجتمع الذي مفتاحه (الهوية)، بوصفها مجموع الافكار والممارسات التي تحدد افراداً معينين كاعضاء في مجموعة اجتماعية ما، بمعنى ان المجتمع يتركز اساسا حول الهوية وحول التصور الذاتي للمجموعات والافراد الذين يعتبرون انفسهم كاعضاء في مجتمع او وحدة واحدة، فالامن الاجتماعي مفهوم يشير الى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الفعلية، بوصفه يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور للاطر التقليدية (للغة، والثقافة، والدين...الخ)، وينشغل بطمأنة المجتمع المهدد من حيث الهوية.

الهوامش:

(١) عادل زقاق ،المعضلة الامنية المجتمعية (خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة) ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدده ،جامعة باتنة ،الجزائر ،٢٠١١ ،ص١٠٧.

(٢) المصدر نفسه. ص١٠٨.

(٣) الياس ابو جودة ،الأمن البشري وسيادة الدولة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط١ ،لبنان ،٢٠٠٨ ،ص٤٨.

(٤) ايمان رجب، مناقشة اولية لتطور نظريات الأمن واشكاليات تطبيقها، محلق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولة، مجلة السياسة الدولة، العدد ٢٠٧، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١٧، ص٧.

(٥) خالد معمري جندلي ،التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد ١١ ،سبتمبر ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ،جامعة باتنة ،الجزائر ،٢٠٠٨ ،ص١٩.

(٦) محمد احمد عدلي العدوي ،الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان (دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة) ،مركز الاعلام الامني ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،على الرابط www.policemediacenter.com.

(٧) خرموش اسمهان ،الأمن المجتمعي (مدخل لبناء الأمن الانساني) ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد٤ ،المركز الديمقراطي العربي برلين ،المانيا ،٢٠١٨ ،ص٨٦.

(٨) United Nation Development Programme, Human Development Report 1994, op cet, P.22-40.

(٩) جاك دونللي،حقوق الانسان العالمية بين النظرية والتطبيق،ترجمة:مبارك علي عثمان،ط١،المكتبة الاكاديمية،١٩٩٨ ،ص٥١.

(١٠) محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى ،القانون الدولي لحقوق الانسان (المصادر ووسائل الرقابة) ،ج١ ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٥ ،ص١١٤.

(*) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شايو في باريس ،ويتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس ،يتألف من ٣٠ مادة ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس ،يعتبر من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة ،ونالت تلك الوثيقة موقعا هاما في القانون الدولي ،وذلك مع وثيقتي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من سنة ١٩٦٦ ،والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من سنة ١٩٦٦ ،وتشكل الوثائق الثلاثة معا ما يسمى "لائحة الحقوق الدولية" ، وفي ١٩٧٦ ،بعد أن تم التصديق على الوثيقتين من قبل عدد كاف من الأمم ،أخذت لائحة الحقوق الدولية قوة القانون الدولي ،وترجمت تلك الحقوق الى ٥٠٠ لغة من لغات العالم منها اللغة العربية ،للمزيد ينظر: الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،الأمم المتحدة ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،تمت زيارة الرابط بتاريخ (٢٠١٩/٢٨/١) ،على الرابط: http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf.

(١١) ماجدة عدلي ،الحق في السلامة الجسدية ،مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ،القاهرة ،٢٠٠٧ ،ص٣٨.

(١٢) اسماعيل الشطي ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤ ،ص١٠٠.

(١٣) منظمة الصحة العالمية ،التقرير العالمي حول العنف والصحة ،جنيف ،٢٠٠٢ ،ص٦.

(١٤) المصدر نفسه ،ص١١.

(١٥) اليزا سكونز ،تحليل المخاطر على حياة البشري ،الكتاب السنوي ،ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٨ ،ص٣٨٨.

(١٦) منظمة الصحة العالمية ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٢٦.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع ،نيويورك ،٢٠٠٤ ،ص٤٧.

(١٨) المصدر نفسه ،ص٤٨.

(١٩) تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الاقليات غاي ماكدوغال ،تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعي والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ،الأمم المتحدة ،الجمعية العامة ،ص١٥ ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،على الرابط: https://www.refworld.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،تقرير حول الحرية الثقافية عالمنا المتنوع ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٥.

(٢١) اليزا سكونز ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٩٠.

(٢٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي ،ابعاد جديدة للأمن الانساني ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٢.

(٢٣) اليزا سكونز ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٩٠.

(٢٤) لجنة أمن الانسان ،مصدر سبق ذكره ،ص١١.

(٢٥) عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج٢ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط٢ ،بيروت ،١٩٩٣ ،ص٧٥١.

(٢٦) ادارة التنوع في المجتمعات التعددية ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١/٣٠ ،على الرابط: www.asharqalarabiorg.uk/markaz/t-02052012.doc.

(٢٧) ادارة التنوع في المجتمعات التعددية ،مصدر سبق ذكره.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير تحديات امن الانسان في البلدان العربية ،نيويورك ،٢٠٠٩ ،ص٩٩.

(٢٩) البنك الدولي ،تقرير التنمية في العالم (شن الهجوم على الفقر) ٢٠٠٠-٢٠٠١ ،واشنطن ،ص٤.

(٣٠) البنك الدولي ،تقرير التنمية في العالم (شن الهجوم على الفقر) ٢٠٠٠-٢٠٠١ ،مصدر سبق ذكره ،ص٥.

(٣١) منظمة العفو الدولية ،تقرير حول حالة حقوق الانسان في العالم ،ط١ ،٢٠٠٩ ،ص١١.

(٣٢) احسان محمد الحسن ،علم اجتماع العنف والاجرام (دراسة تحليلية في الارهاب والعنف السياسي والاجتماعي) ،ط١ ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٨ ،ص٢٢٠.

(٣٣) ادارة التنوع في المجتمعات التعددية ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١ ،على الرابط: www.sharqalarabi.org/markaz/t-0205212.doc.

(٣٤) نور الدين دخان ،الأمن الانساني (دراسة في المفهوم) ،مجلة دراسات استراتيجية ،العدد٩ ،مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ،الجزائر ،٢٠٠٩ ،ص١٢.

(٣٥) محند برقوق ،مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،على الرابط: www. Politics – ar-.com/ar.

(٣٦) جهاد المحيسن ،عندما يصبح مفهوم الأمن الانساني بديلاً عن حقوق الانسان ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ ،على الرابط: htttp://www.aleqt.com/2010/12/17html

(٣٧) نور الدين دخان ،الأمن الانساني (دراسة في المفهوم) ،مجلة دراسات استراتيجية ،مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ،العدد٩ ،الجزائر ،٢٠٠٩ ،ص١٢.

(٣٨) محند برقوق ،مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ،مصدر سبق ذكره ،على الرابط: www. Politics – ar-.com/ar.

(٣٩) هايل عبد المولى طشطوش ،حقوق الانسان بين الفكر الاسلامي والتشريع الوضعي ،دار الكندي للنشر والتوزيع ،الاردن ،٢٠٠٧ ،ص٤٨.

(**) يشير مفهوم القولبة او التنميط الاثني الى عملية سيكولوجية اجتماعية يتم فيها تكوين صور وانطباعات سلبية عن جماعة معينة مقبل افراد جماعة اخرى ،ثم تعزى تلك الصور والانطباعات الذهنية الى الجماعة الاولى باعتبارها صفات اصيلة فيها وتشمل اعضاء الجماعة ككل ،دون الاخذ بالحسبان وجود الاختلافات الفردية او الثقافية فيما بينهم ،وتعرف تلك الانطباعات السلمية بتسمية الصور النمطية وغالبا ما تحدث هذه العملية في سياق تعامل الجماعات الاجتماعية وتفاعلها مع بعضها البعض بصورة مباشرة... للمزيد ينظر: سمير مرقس وسامح فوزي ،ادارة التعددية الدينية (الاقباط في مصر نموذجاً) ،مكتبة الاسكندرية ،الاسكندرية ،٢٠١٣ ،ص٢٧.

(٤٠) محمد منير حجاب ،الموسوعة الاعلامية ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٣ ،ص٦٠٩.

(٤١) عبد الغني عماد ،سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة) ،مركز دراسات الوحدةالعربية ،بيروت ،٢٠٠٦ ،ص٢٦.

(٤٢) سناء مبروك ،الهوية والانتماء الاجتماعي في شمال سيناء ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة ،١٩٩١ ،ص٢١٨.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) محمد محفوظ ،الأهل والدولة (بيان من اجل السلم المجتمعي) ،سلسلة تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والابحاث ،دار الصفوة ،لبنان ،١٩٩٨ ،ص٧٥.

(٤٥) محمد سبيلا ،الاسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان ،المركز الثقافي العربي ،ط١ ،المغرب ،٢٠١٠ ،ص٥٠.

(*) تعود جذور مفهوم السلم الديمقراطي لمفكري القرن الخامس عشر وطروحات المفكر الالماني (ايمانويل كانط) في القرن الاسع عشر ،للترويج للقيم الليبرالية وفق منطق مفادة ان السلم العالمي يستدعي الديمقراطية ،وان الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها

،لقيامها على العقلانية والحوار والاجماع لذا فهي تغلب الوسائل الدبلوماسية على الحلول العسكرية ،لكن القاء نظرة على التحليل الموضوعي للسياسة العالمية يرينا بان معظم الحروب والحملات العسكرية والعدائية في العالم وقفت وراءها انظمة ديمقراطية.

(٤٦) عبد الغني عماد، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٤٧) محمد محفوظ ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٩.

(٤٨) تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع ،اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة ،مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده (تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم معولم) ،٢٠٠٠ ،ص٢-١٤.

(٤٩) تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات مابعد الصراع ،مصدر سبق ذكره ،ص٥.

(٥٠) ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ،وقائق السياسات العامة ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،١٩٩٧ ،ص٧.

(٥١)عبد الاله بلقزيز ،الأمن القومي العربي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،١٩٨٩ ،ص٢٧٥.

(٥٢) تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات مابعد الصراع ،مصدر سبق ذكره ،ص٥.